تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في الحد من البطالة للفترة (2001-2017)

د. انتصار مفتاح الغويل *

الملخص:

تهدف الورقة للتعريف بخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مع عرض بعض التجارب الدولية ومقارنتها بالتجربة الليبية، والتعرف على مدى قدرة تلك المشروعات لاستيعاب القوى العاملة وتوفير فرص عمل جديدة، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات وفي استعراض ومراجعة أدبيات هذا الموضوع، ولعرض أدبيات الدراسة، معتمدة على المراجع والدوريات والتقارير الإحصائية المحلية والدولية وذلك لبيان أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، من أهم النتائج والتوصيات أنه يجب تحديد مفهوم هذا القطاع بشكل دقيق ومحدد ، وأنه يجب على الدولة ان تهيئ المناخ الملائم من خلال سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضا توفير مؤسسات مالية أو حث القائم منها على تمويل هذه المشاريع، وتأسيس مؤسسات داعمة لعمل هذه المشروعات لتقديم اللازم لضمان نجاحها .

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هيكل الاستخدام في ليبيا ، البطالة ، إجمالي المشروعات العاملة في ليبيا

المقدمة:

اهتمت الكثير من الدول اهتماماً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وشجعت على اقامتها، كما تؤكد العديد من الدراسات على مدى المساهمة الفعالة والانتشار المتنامي لهذه المشروعات ، حيث تزايد الاعتماد عليها لقيادة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية ، وإحداث تنمية مطلوبة في الدول النامية وقدمت لها التمويل والمساعدة بمختلف السبل والأشكال ذلك لما لها من أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام وفي الدول النامية بشكل خاص، ومع كل ما يشهده العالم من تغيرات متلاحقة ومنها تحويل التخطيط المركزي الى آليات السوق والعولمة وثورة التكنولوجيا أصبحت أيضاً المشروعات الصغيرة علاجاً لمشكلة البطالة، ولقد أثبتت هذه المشروعات

*محاضر بكلية الاقتصاد، جامعة مصراته

إيميل: e.alghuwail@eps.misuratau.edu.ly.

قدرتها على معالجة المشكلات الرئيسية التي توجد بالدول المختلفة وبدرجة أكبر في الصناعات الكبيرة ولقد شهدت الدول المتقدمة والنامية على سواء زيادة في معدلات إقامة تلك المشاريع التي تتمتع به من قدرة على المقاومة، فعلى الرغم من الضرائب والتأمينات الاجتماعية الكبيرة لايزال قطاع المشروعات الصغيرة هو القطاع الذي يوفر وظائف جديدة ويحيي الوظائف الحالية، وازداد اهتمام الدول العربية في الآونة الأخيرة بالمشروعات الصغيرة وأصبحت تحتل أولوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي في العديد منها، وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية حيث تقدر نسبتها من اجمالي المنشآت ما بين (90-99%) وتعتبر مصر والسعودية وتونس في صدارة الدول العربية من حيث عدد نمط هذه المنشآت (صندوق النقد الدولي،2017).

وسعت ليبيا كغيرها من الدول النامية لاتباع العديد من الأساليب للتقليل من مشكلة البطالة من بينها إنشاء المشروعات الصغيرة لتوفير عمل جديدة فهي تسهم في امتصاص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وتؤدي دور هام في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

مشكلة الدراسة:

للمشاريع الصغيرة و المتوسطة دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد وتزداد الاهتمام بها مع زيادة التقدم الاقتصادي فهي مصدر لتوليد الناتج والدخل وتساهم في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة والحد من الهجرة الداخلية عن طريق استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة وتساهم في تحسين مستوى الانماء الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وعلى الرغم من الاقتناع الشديد لدى المهتمين بالشأن الاقتصادي في ليبيا بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تمثل قاعدة واقعية يمكن البدء منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل كثيرة، وتوسيع القاعدة الصناعية واستحداث صناعات أكثر تطوراً إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي الضروري لنجاح دورها في الاقتصاد المحلي، مع عدم ارتكازها على استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق دورها التنموي في ظل المستجدات العالمية وبناءً على ذلك تتمحور مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في ليبيا؟
2. ماهي الأساليب الناجحة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن بقاؤها واستمرارها؟
3. ما هو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل نسبة البطالة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومدى أهميتها وبيان فاعليتها في الحد من البطالة وعرض الركائز الهامة للنهوض بهذه المشروعات، واستعراض تجارب الدول مع التجربة الليبية، وتقديم بعض التوصيات التي ربما تساهم في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية الخاصة بموضوع البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي، الحدود الزمنية: الفترة الزمنية من 2001 إلى2017.

الدراسات السابقة:

دراسة (أفكار قنديل،1996) تناولت الدراسة مراحل دورة حياة المشروعات الصغيرة في مصر وأساليب تمويلها وتلخصت النتائج بأن أهم المشاكل التي تحول دون النهوض بالمشروعات الصغيرة وهي صعوبة تقديم ضمانات من قبل المستثمرين وارتفاع أسعار الفائدة مع عدم توفر مصادر مناسبة لتمويل هذه المشروعات.

دراسة (شائف الحسيني، 1999) تناولت الدراسة دور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب والقوى العاملة آفاق التشغيل في اليمن، ولخصت الدراسة بعض التوصيات أهمها أن التوسع في إنشاء المعاهد ومراكز التدريب للعاملين مع ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم في المعاهد ومراكز الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني، بالإضافة لإنشاء صندوق مركزي لتمويل المشروعات الصغيرة.

دراسة (أحمد النجار،2000) تناولت الدراسة واقع المشروعات الصغيرة في الكويت مع عرض موجز لتجارب بعض الدول النامية والعربية في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتناولت تحليل للإحصاءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة وتلخصت التوصيات بأهم النقاط منها ضرورة التركيز على فئة الشباب وتدريبهم وتطويرهم وتشجيعهم على العمل في المشاريع المحلية والتركيز على دور القطاع الخاص في استيعاب الأيدي العاملة للتقليل من مشكلة البطالة.

دراسة (أمهانا علي الهمالي، 2008) تناولت الدراسة دور المشروعات الصغرى في تقليل نسبة البطالة في ليبيا واستهدفت عرض حلول لمشكلة البطالة، وذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت للعديد من النتائج منها : أن غالبية هذه المشروعات لا يمتلكون خبرات

جيدة مما يضعف ذلك من أداء عمل هذه المشروعات ، وأن من أسباب إقامة مثل هذه المشروعات هي الطلب على المنتجات وقلة المنافسة .

دراسة (أميرة علي مفتاح ، 2008) استهدفت الدراسة تحليل معوقات المشروعات الصغيرة في ليبيا ، عن طريق دراسة ميدانية ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات لا تستخدم الآساليب الحديثة في الإنتاج ، ولا توجد خطط مدروسة لتسيير عملية الإنتاج ، ولا تعتمد على دراسات وجدوى اقتصادية مُعدة ومنظمة .

دراسة (جمال سلامة،2009) تناولت الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توظيف الأيدي العاملة في الجزائر مع عرض تجارب بعض الدول وتوصلت الى أن مساهمة المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جداً، ووضعت بعض التوصيات من بينها تشجيع إنشاء مؤسسات في مختلف المناطق وتشجيع قطاع ال صناعة وإنشاء بنك خاص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (الصوص،2010) حيث تناولت الدراسة بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توضيح المعايير المستخدمة في تصنيفها كما توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة تشكل الأساس الذي يعتمد عليه معظم الدول لما لها من دور هام فيه.

دراسة (خالد سليمان ، 2015) بحثت الدراسة في أهمية المشروعات الصغيرة ودورها للحد من مشكلة البطالة ، والسبل الملائمة لمعالجتها ، وانعكاسها على تنمية الاقتصاد في ليبيا ، وتوصلت لبعض النتائج منها : أن نسبة هذه المشاريع تُقدر (90%) تعمل في مجال التجارة والخدمات، وأن ما نسبته (78%) تعتمد على التمويل الذاتي و(15%) على القروض الحكومية، ويعتمد نحو (7%) على تمويل مشترك ، و أن غالبية هذه المشاريع توجه العديد من المعوقات المالية .

دراسة (Kayode,2013, Ebenezr) وتناولت الدراسة تنمية المنشآت الصغيرة المتوسطة ودورها في خفض مستوى الفقر في الدول النامية ودولة نيجيريا، حيث قامت الدراسة بتحليل خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولاية واختبرت قدرتها على خفض مستوى الفقر، وتشير النتائج إلى أن حجم المنشأة وطبيعة العمل ومصدر رأس المال هي العوامل الرئيسية التي تحدد كلاً من مصادر توليد الدخل وإنتاج الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية موضوع البحث من عدة جوانب حيث ركزت بعضها على الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبعضاً منها ركزت على المعوقات والعراقيل التي تواجهها هذه المشروعات ، وأسباب فشلها وتعثرها بينما أهملت بعض تلك الدراسات الجانب التنموي

لهذه المشروعات ، وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أهمية ودور المشروعات الصغيرة في تقليل نسبة البطالة في ليبيا ، وكما اهتمت بتحليل واقع هذه المشروعات وأهميتها النسبية في الأنشطة الاقتصادية ، وعرض بعض تجارب الدول الأخرى ومقارنتها بالتجربة الليبية ، وبالتالي وفي ظل تزايد الاهتمام بهذه المشروعات نظراً لأهميتها ولمدى فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاعتماد على هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل في ليبيا ، لذا ركزت هذه الدراسة على تلك المشروعات وتسليط الضوء على دورها الفعال في تقليل عدل البطالة.

الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

سيتم في هذا الجانب عرض مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومصادر تمويلها، وعرض تجارب بعض الدول في تنمية هذه المشاريع ودورها في البلاد.

1. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق حول تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة فهو يختلف من دولة إلى أخرى وباختلاف التكنولوجيا المستخدمة فيها فمعظم الدول المتقدمة تحدد مفهوم الصناعات الصغيرة بعدد العمال في المنشأة التي يكون اعتمادها على معيار رأس المال، وهناك معايير أخرى تستخدم في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة منها معيار المبيعات والإيرادات ومعيار الإنتاج ومعيار التقنية المستخدمة، ومعيار استهلاك الطاقة، وفي ليبيا لا يوجد تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم وجود قانون ينظمها ويعرفها تعريف دقيق (عبيدة، 2015) ومن خلال ما قدمته اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) وفق قرارها (472، 2009) بشأن الأحكام المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن المشروعات الصغيرة هي التي لا يتعدى عدد العاملين فيها عن (25) عامل ولا يتجاوز قيمة القرض الممنوح لها عن مليون دينار، أما المشاريع المتناهية في الصغر فهي التي تتكون من (1- إلى 5) عمال، ولا يزيد رأس مالها عن مائة ألف دينار ليبي، أما المشروعات المتوسطة فهي التي تتكون من (26- إلى 250) عامل ولا يزيد رأس مالها عن 2.5 مليون دينار ليبي.

المعايير المستخدمة في تعريف المشروع الصغير في بعض الدول:

هناك عدد من المعايير تستخدم لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة منها معيار حجم الاستقلالية والحصة السوقية وكمية ونوعية المنتج وأهم هذه المعايير هو معيار عدد العاملين فهو المعيار الأكثر استخداماً لتمييز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يليه معيار رأس المال المستثمر ويختلف هاذان المعياران من دولة إلي اخرى ويوضح الجدول أدناه هذا الاختلاف في تحديد المشروع الصغير حسب هاذين المعيارين لبعض الدول:

جدول رقم (1): الاختلاف بين الدول من حيث تحديد المشروع الصغير

الدولة	معيار عدد العاملين	معيار حجم رأس المال
اليابان	أقل من 300 عامل وموظف	100 مليون ين ياباني
المملكة المتحدة	أقل من 200 عامل وموظف	3.8 مليون جنيه إسترليني
الولايات المتحدة الأمريكية	أقل من 50 عامل وموظف	--------
سنغافورا	أقل من 50 عامل وموظف	أقل من 2 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	أقل من 50 عامل وموظف	أقل من 20 مليون ريال سعودي
الهند	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 280 ألف دولار أمريكي
العراق	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 6 آلاف دينار
الكويت	أقل من 10 عامل وموظف	أقل من 200ألف دولار أمريكي
كوريا	أقل من 300 عامل وموظف	أقل من 700ألف دولار أمريكي
ماليزيا	أقل من 25 عامل وموظف	أقل من250 مليون دولار ماليزي
غانا	----------	أقل من 36ألف دولار أمريكي
زامبيا	----------	أقل من 315ألف دولار أمريكي
الباكستان	----------	أقل من 50 ألف دولار أمريكي
الاتحاد الأوروبي	أقل من 250 عامل وموظف	أقل من 8 مليون جنيه إسترليني
اندونيسيا	أقل من 19 عامل وموظف	---------
الفلبين	أقل من 99 عامل وموظف	---------
تايلاند	أقل من50 عامل وموظف	---------

مصر	ما بين10-100 عامل وموظف	أقل من 500 ألف جنيه مصري
ألمانيا	أقل من50 عامل وموظف	---------

المصدر: مزهر شعبان العاني وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منظور ريادي تكنولوجي، عمان، 2010، ص 35-38.

2.أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي ذلك لمساهمتها في زيادة الإنتاج ولزيادة الصادرات ، ولها دور كبير في توفير فرص عمل ، وتوظيف رأس المال، ونظراً لتزايد دور هذه المشروعات في مجال الابتكار والتجدد، تزايدت نسبة المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، واذا كانت هذه المشروعات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية حيث حققت الأولى درجة كبيرة من التقدم والنمو الاقتصادي . بينما لا تزال الثانية تبحث عن مكانتها وهي تمثل ثلثي سكان العالم تقريباً ، والواقع يظهر بوضوح أهمية هذه المشروعات حيث تتكامل مع بقية القطاعات في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى النهوض باقتصاديات الدول ، كما أنها الحافز الأساسي لبناء سياسات واستراتيجيات من أسفل لأعلى لإعادة المراكز الصناعية القديمة وتنمية المناطق البدائية (سماتي ، 39)

وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية ينبغي أن تركز على الدور التنموي لهذه المشروعات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق ، وتنامي ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية وثورة الاتصالات والمعلومات والالكترونات (فريد النجار، 32)

ومع التقدم التكنولوجي وزيادة العولمة إزدادت أهمية المشروعات الصغرى وظهرت أجيال جديدة من المشروعات الصغرى التي يمكن الاستفادة من مميزات الاقتصاد العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد ، ومن ثم أصبحت الدولة الليبية أمام تحديات جديدة ، يتطلب منها إعادة هيكلة اقتصادها ، والبحث عن آليات جديدة من أجل مواجهة سياسات السوق المفتوح التي تنتهجها معظم دول العالم ، ويمكن القول أن المشروعات الصغيرة في ليبيا لديها الإمكانيات لتشكل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث تنتشر هذه المشروعات في كافة المدن والمناطق الليبية ، وتعمل بشكل أساسي في الصناعات الغذائية والاسمنت غيرها ومن هنا يجب الوقوف على واقع هذه المشروعات المشروعات ، ومن أجل دعمها ومساندتها للاستفادة من منها بشكلٍ كبير ، ويبلغ عدد مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في ليبيا على النحو التالي :

جدول رقم (2): عدد ونسبة المشروعات في ليبيا سنة 2013

تصنيف المشروعات	العدد	النسبة%
مشروعات صغيرة	148960	88.5
مشروعات متوسطة	3226	1.5
مشروعات كبيرة	16131	10
الإجمالي	168317	%100

المصدر : الكتاب الاحصائي ، مصلحة الإحصاء والتعداد 2013.

يتضح من الجدول أعلاه أن المشروعات الصغيرة تشكل النصيب الأكبر وبنسبة (88.5%) من إجمالي المشروعات العاملة في ليبيا ، وتوزع حسب الأنشطة الاقتصادية كالتالي:

جدول رقم(3) : توزيع المشروعات في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	عدد المشاريع الصغيرة	نسبتها لاجمالي عدد الأنشطة
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	100129	59.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	7052	4.2
قطاع التعليم	5622	3.3
قطاع الصحة	2684	1.6
أنشطة أخرى	52830	31.3
الإجمالي	168317	%100

المصدر: _الكتاب الإحصائي مصلحة الإحصاء والتعداد ، 2013.

_ مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي 57، 2013.

نلاحظ من الجدول أن المشروعات الصغيرة تتوجه بنسبة كبيرة في نشاط تجارة الجملة وإصلاح المركبات والدراجات حيث بلغت حوالي نسبة (59.5%) من إجمالي الأنشطة ، أما نسبة نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي تتراوح حوالي (4.2%) وباقي الأنشطة أختلفت نسبة

توزيع المشروعات الصغيرة بالنسبة حيث تعمل في قطاع التعليم نسبة (3.3%) ، وفي قطاع الصحة (1.6%) ونسبة (11.5%) في الصناعات التحويلية.

وأقل نسبة تشارك فيها هذه المشروعات في نشاط صيد الأسماك والزراعة والصيد وذلك بسبب نقص الحرفيين والعاملين في هذه الأنشطة .

3. واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

من أبرز خصائص الاقتصاد الليبي إنه اقتصاد نفطي حيث تشكل سلعة النفط الخام حوالي (95%) من الصادرات، وبسبب التقلبات العالمية لهذه السلعة، استمر إلحاح الاقتصاديين بضرورة التنوع الاقتصادي ولتشجيع والاهتمام بالقطاعات الأخرى، والتي من بينها الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأساس لكل اقتصادات السوق لأغلب دول العالم، وتعي الأوساط الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أهمية لهذه المشروعات وماتمثله من أهمية كبيرة للاقتصاد الليبي حيث تشكل المشروعات الصغيرة نسبة (88.5%) من إجمالي عدد المشروعات العاملة في الاقتصاد الوطني عام 2012، والمشروعات المتوسطة تشكل نسبة (1%) والمشروعات الكبرى (10%) نفس السنة (الكتاب الإحصائي، 2013)

و يعد هذا القطاع من أوسع حلقات العمل الخاص حيث أنه يشكل ما يزيد عن نسبة (90%) من المشروعات في ليبيا ، وتعد المشروعات الخدمية هي النشاط السائد في أغلب المدن وتهدف الدولة الليبية إلى اعتماد هذه المنشآت لخلق فرص عمل لـ (75%) من القوى العاملة الليبية وذلك حتى سنة 2025 وإحلال الواردات (25%) (منطقة العمل العربية ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ،2010,55).

ولذا المشروعات الصغيرة في ليبيا الإمكانيات لتشكل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث تنتشر هذه المشروعات في كفة المدن والمناطق الليبية ، واعمل بشكل أساسي في الصناعات الغذائية ، والاسمنت وغيرها ، والفرص متاحة أمامها في مجالات إنتاج و ذبح الجلود ، ومصايد الأسماك ، والسياحة وغيرها ، ومن هنا فيجب الوقوف على واقع المشروعات من أجل دعمها ومساندتها للاستفادة من مزاياها بشكل أكثر فاعلية .

وأشارت قرارات الإقراض في ليبيا إلى المجالات التي يمكن تمويلها بقروض متوسطة وقصيرة الأجل ، وذلك وفق قرار رئاسة الوزراء رقم (115 ، 20) لسنة 2001، 2005، بشأن تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يتم الإقراض لمزاولتها هي (إنتاجية ، خدمية ، حرفية) (بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغيرة ،221) ، وتعتبر عناصر المشروعات الصغيرة واحدة رغم اختلاف هذه المشروعات وعناصرها هي :

- رأس المال: هو الموارد المصنعة من المعدات والآلات التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى
- المعدات والمستلزمات : هو كل ما يستلزمه المشروع لتشغيله
- الإدارة : هي الجهة المسئولة عن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف
- التكنولوجيا : هي مستوى التطور في خط الإنتاج وطريقة وأسلوب عناصر الانتاج

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي، كما تستطيع تحقيق التنمية الصناعية من خلال تنويع قاعدة الانتاج في مختلف المجالات الصناعية، ويرجع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستيعاب القوى العاملة داخل الاقتصاد، حيث يقدر عدد العاملين داخل هذه المشروعات حوالي (35000) من خريجي الجامعات (الرقيعي، البشير، 25، 2007) ومن أهم ما يميز المشروعات الصغيرة أنها تقاوم التذبذب في الأوضاع الاقتصادية، والتأقلم مع حالة السوق بصورة أكبر مقارنة بالصناعات الكبيرة، لذا فإن توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي من شأنه أن يقوي الاقتصاد وتمنحه القدرة لمواجهة الأزمات العالمية (الشريف،2002، 12).

ويبين الجدول التالي عدد الأيدي العاملة في المشروعات الصغيرة للسنوات من 2006 إلى 2012، ويلاحظ زيادة في نسبة التشغيل داخل هذه المشروعات كما بلغ عدد العاملين فيها من (42017) ألف عامل عام 2006، إلى 67099عام 2012، وارتفع عدد العمالة الليبية في المشروعات الصغيرة وفاق عدد العمالة الوافدة وشكلت العمالة الليبية ما نسبته حوالي (53.31%) من إجمالي أعداد العاملين وفي عام 2012 بلغ عدد العاملين (67099) ألف عامل مشيراً بذلك إلى إنخفاض أعداد العمالة في سنة 2011 نتيجةً لما شهدته البلاد من أحداث.

جدول رقم (4): عدد الأيدي العاملة في المشروعات الصغيرة للسنوات (2006_2012)

التصنيف	2006	2007	2008	2009	2012
ليبيون	---	14800	26603	39833	---
غير ليبيون	---	44255	41737	34886	---
المجموع	42017	59055	68340	74719	67099

المصدر: الشويرف، البيباص، ميلاد، ورقة بحثية بعنوان المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة في ليبيا، ص 314.

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة لاستيعابها للقوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي من خلال مقارنة أعداد العاملين بهذه المشروعات بإجمالي أعداد العاملي في ليبيا، ففي عام 2006 وصل عدد إجمالي القوى العاملة في ليبيا إلى حوالي (1.635) مليون عامل كان من ضمنهم (42017) ألف عامل بالمشروعات الصغيرة وبالتالي كانت مساهمتها في إجمالي عدد العاملين ما يقارب (5.06%) عام 2009 (مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الرئيسية لمسح الصناعات الصغيرة).

ويوضح هيكل الاستخدام في ليبيا استيعاب قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي للنسبة الأكبر من القوى العاملة كما موضح في الجدول التالي ومن ثم قطاع التعليم ويليه قطاع الصحة، بالرغم من الارتفاع الملحوظ في أعداد المواطنات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي في البلاد، إلا أننا نلاحظ بشكلٍ عام اتجاه غالبية القوى العاملة للعمل في الوظائف الإدارية، ومجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي. ومع الإقرار بوجود اعتبارات اجتماعية وثقافية وصور نمطية تتعلق بنزول المرأة الليبية إلى سوق العمل، إلا أنه يجب إعادة النظر في السياسات التعليمية، وخصائص سوق العمل التي تعيق عمل النساء في قطاعات أكثر تنوعاً.

ويجب دعم القيام بإصلاحات في نظام التعليم والتدريب لتأمين احتياجات قطاع الأعمال من القوى العاملة الماهرة كماً وكيفا ، ودعم سياسات التخطيط العلمي من خلال التأكد من أن الموارد المخصصة للبرامج التعليمية والتدريبية تساعد أصحاب الأعمال في تلبية احتياجاتهم من العمالة الوطنية الماهرة .

كما بقيت البطالة مستقرّة نسبياً في حدود 18.5% بين عامي 2006 و2019، ويكم ارجاع نسبة المشتغلين في ليبيا إلي التوسع في تنفيذ العديد من مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الليبي وبالتالي زيادة الطلب علي الأيدي العاملة الليبية في سوق العمل ومع ذلك، يظلّ الشباب هم الأكثر تأثّراً حيث أنّ نسبة 69.8% من الشابات بين سنّ الـ15 و24 عاطلات عن العمل، مقارنة بـ 42.3% من الشبان في عام 2019، وفقاً للتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية، وفي نهاية 2019 توقّف إنتاج النفط تقريباً بسبب إغلاق موانئ النفط نتيجةً للنزاع بين الفصائل المتنافسة والهجمات على الموانئ، ومن المتوقّع أن يتباطأ في عام 2020. وفي هذا السياق، من المتوقّع أن يتراجع نمو الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في ليبيا بنسبة تفوق 50% في عام 2020، ممّا ينقض الإنتعاش الذي سُجّل مؤخّراً. وإنّ هبوط أسعار النفط مصحوباً بانخفاض في صادرات النفط من شأنه أن يؤثّر على ميزانية الدولة وأرصدة الحساب الجاري. ووفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، من المتوقّع أن يسجّل رصيد الميزانية العامة عجزاً بنسبة 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يتسّع العجز

في الحساب الجاري بنسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وكل ذلك له تأثير على تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسط وعلى تشغيل العمالة .

جدول رقم (5): هيكل الاستخدام في ليبيا حسب الأنشطة الاقتصادية (بالآف عامل)

المصدر _ مصرف ليبيا المركزي ، التطورات المحلية ، التقرير السنوي العام ، السنة المالية

النشاط الاقتصادي	2008		2009		2011		2012	
	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية	عدد العاملين	الأهمية النسبية
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	397898	27.9	22545	27.6	446841	32.1	526783	34.6
قطاع التعليم	456371	32.0	408180	31.1	424795	30.4	487956	32.0
قطاع الصحة	77013	5.4	15443	5.1	87196	6.25	104324	6.8
أنشطة أخرى	5705	0.3	2907	0.2	19313	1.38	262	0.02

.2015

- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، السنة المالية .2019

تجارب بعض الدول في مجال إقامة المشروعات الصغيرة:

تشير الاقتصاديات العالمية التي حققت قفزات تنموية أنها قد اعتمدت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يكون ذلك محل اهتمام بعض الاقتصاديين لعرض بعض تلك التجارب الناجحة ، للاستفادة منها وإمكانية تطبيقها بعد مواءمتها مع البيئة الليبية واعتمادها كبديل اقتصادي للدفع بعجلة التنمية ، كونها أم الوسائل الفعالة لنقل التقنية والخبرة ، فاكتساب الخبرة لا يتأتى بالتعلم أو التجربة

والخطأ منها ، وإنما يمكن تحقيقه بوسيلة أقل تكلفة واختصاراً للزمن وهي بالتعلم من التجارب الدولية والعربية.

وفيما يلي عرض لتجارب بعض تلك الدول في مجال اهتمامها لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول لنمط تكنولوجيا حديثة يمكن أن تستفيد منه البلاد في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة لحل مشكلة البطالة.

1. **التجربة الكندية:** تعتبر كندا بلد المؤسسات الصغيرة فتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك النمو والتنمية في الاقتصاد الكندي، فيما أنها تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية الكندية حيث تساهم بشكل فعال في التشغيل، وتنتج ما يقارب 80% من الوظائف الجديدة سنوياً (علي قايوننة، 43)
2. **التجربة اليابانية:** حققت اليابان تقدم كبير في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينات وحتى الوقت الحالي، فصادراتها أصبحت تنافس الدول الكبرى، كما تدعم الحكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى تحسن منتجاتها وزيادة جودتها فأصبحت تعتمد على إنتاجها المحلي بدل الاستيراد من الخارج، كما يتضح من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص فائض القوى العاملة.
3. **التجربة المغربية:** ترتكز الصناعات الصغيرة في المغرب على الصناعات التقليدية ويمثل نسبة (19%) من الناتج المحلي ويساهم في إعالة ثلث السكان، ويعد أحد مجالات الإبداع المغربي دون منازع وأحد أعمدة النشاط الاقتصادي بالمملكة بعد الفلاحة، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعطيت الدولة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها الاقتصادية المتبعة، هي تخلق مناصب شغل كبيرة في الدولة ب 6 مرات أكثر مما تخلقه المؤسسات الصناعية الكبرى.
4. **التجربة التونسية:** تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تونس حيث تمثل نسبة 92% من مجموع المؤسسات التونسية، وبلغت نسبة مساهمتها في التشغيل حوالي 53.6% من مجموع العمالة الا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تعاني من عجز كبير مرتبط بهيكلة الاقتصاد السوق تعرقل من تطور هذه المؤسسات. (معتوق محمد، 12).

5. **التجربة المصرية:** تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من القطاع الخاص، وبلغت نسبة مساهمتها في عدد العمالة نسبة 99% كما تضمن توفر فرص عمل لأكثر من ثلثي القوى العاملة في مصر بشكل عام (هالة محمد،40)

وفي ليبيا هناك دعم واضح لوجود قانون خاص بالمشروعات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالدول الأخرى فالموجود حاليا قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (472) لسنة 2009 الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومثل الدول الأخرى ، يوجد جهاز حكومي يعنى بشؤون المشروعات الصغرى والمتوسطة ويتمثل ذلك الجهاز البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً / النتائج :

1. لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وهذه نقطة مشتركة مع أغلب الدراسات المطبقة في الدول الأخرى.
2. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تقليل من البطالة وتوفير فرص عمل جديدة ويمكن التوسع بهذه المؤسسات بإزالة العراقيل التي توجهها وحل المشكلات التي تعيق تطورها.
3. أن تنمية الصناعات الصغيرة في كثير من الدول يمثل مكانة كبيرة ويشغل اهتمام الحكومات فيها وذلك يعود للدور الهام الذي تلعبه هذه المشروعات في الحد من مشكلة البطالة، وبذلك يعتبر مثال حي لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في ليبيا.
4. تزايد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يدل على دورها في خفض معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة استيعابها للعمالة حوالي (5,06%) نهاية فترة الدراسة.
5. تمتع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا بعدد من المزايا والاعفاءات مثلها مثل باقي المشروعات في الدول الأخرى.

ثانياً / التوصيات:

1. إحلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة في هذه المشاريع، مع الاهتمام بمخرجات التعليم من خريجي الجامعات والمعاهد برفع مستوى كفاءتهم وتدريبهم وتطويرهم.
2. الاهتمام بدراسة التجربة الليبية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإبراز دورها في توفير فرص عمل، وذلك لكي تستفيد منها الدول الأخرى.

3. ضرورة انشاء لجنة مختصة للاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة لتحديد أهم سبل تمويلها وتطويرها ولاستمرارها بفتح أبوابها أمام القوى العاملة.

المراجع:

أحمد سعيد الشريف، المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا طرابلس 14-2002/12/16 , الهيئة القومية للبحث العلمي مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

أحمد نجار، واقع وآفاق مشاريع الأعمال الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حالة دولة الكويت، المؤتمر السنوي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة 2000.

ارميض سالم علي، مدى تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقي المتطلبات تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبريل2006، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– الجزائر.

اعبيدة، صالح رجب 2015 تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

أفكار قنديل، تمويل المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1996.

أمهانا علي الهمالي ،" مساهمة المشروعات الصغيرة في تقليل نسبة البطالة " رسالة الماجستير . أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، 2008.

أميرة علي مفتاح ، "معوقات نمو المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي " رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، 2008.

خالد أبو جلال سليمان ، " المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وانعكاسها على عملية التنمية والتطوير في ليبيا " رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد والمالية العامة ، جامعة المنوفية ، 2015.

سماتي عبد الباقي ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع . العدد (493)، القاهرة ،يناير 2009

سمير زهير الصوص، 2010 بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاقتداء بها فلسطين، وزارة الاقتصاد الفلسطينية..

شائف علي الحسيني، واقع القوى العاملة ودور التدريب المهني في تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص العمل للشباب، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 1999.

الشويرف، محمد عمر والبيباص، أهمية القطاع الصناعي في ليبيا، مجلة أفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة: جامعة المرقب، ليبيا.

صندوق النقد الدولي. نيسان/أبريل 2020. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية .

على قايوننه، التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا جنزور ليبيا.

فريد النجار ، المشروعات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007.

مزهر شعبان العاني، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منظور تكنولوجي، عمان، 2010.7-

جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 41، ربيع 2009.

مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ، السنة المالية 2019.

مصرف ليبيا المركزي ، التطورات المحلية ، التقرير السنوي العام ، السنة المالية 2015.

مصلحة الاحصاء والتعداد، سنوات مختلفة الكتاب الإحصائي 2009، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات طرابلس.

معتوق محمد معتوق، مراحل تكوين وتجهيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل، ورقة عمل مقدمة إلى مجلة التخطيط حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة منها.

منظمة العمل الدولية .2020 .(ILO)أ /https://ilostat.ilo.org/data

هالة محمد عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)

: http://pubdocs.worldbank.org/en/952021554825498099/mpo-lby.pdf
Ebenezer Kayode Bowale, Small And Medium Enterprises (Smes)